شبح الكساد

يخيّم على الاقتصاد الرأسمالي العالميّ

الازمة التي يعانيها النظام الرأسمالي العالمي لا تزال متفاقمة . وحتى الآن لم تظهر اية بوادر على انحسارها ـ عالميا ـ والتخفيف من آثارها السياسية والاجتماعية .

ومن المعلوم انه في اواخر شهر تشرين الثاني الماضي ، عقد في رامبويه في ضواحي باريس مؤتمر قمة اقتصادي ضم ستة دول صناعية رئيسية غربية، حضره رؤساء الولايات المتحدة الاميركية ، اليابان ، المانيا الاتحادية ، فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، ومن الواضح ان تلك الدول تعاني من صعوبات اقتصادية عديدة ، وحاول ذلك المؤتمر اتخاذ اجراءات« موحدة» للخروج من تلك الازمة العامة ، التي ابتدات ملامحها تظهر بوضوح منذ عام ١٩٧٢ ، والتي توقع بعض الخبراء الاقتصاديين الغربيين استمرارها حتى عام ١٩٧٧ او ١٩٧٨ . والغريب ان يلقي ذلك المؤتمر الاقتصادي اسباب الازمة على ارتفاع اسعار النفط ، متجنبا الاشارة الى اسبابها الحقيقية والتي تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي الامبريالي نفسه ، والتي نجدها تبرز في : انخفاض معدلات الناتج القومي الاجمالي ، ازدياد البطالة ، انخفاض معدلات الانفاق ، عجز ميزان المدفوعات التجاري . ارتفاع معدلات التضخم الخ ...

وتقول مجلة « الايكونومست » الاقتصادية البريطانية ان الصورة الاقتصادية الراهنة في الدول الصناعية المتقدمة الغربية تتمثل في ارتفاع نسبة ادخار الافراد مع انخفاض معدلات الاستثمار من جانب الصناعات وعجز الحكومات عن تمويل المشاريع التي تواجه مصاعب اقتصادية ، وحصيلة ذلك ، كما تقول الايكونومست ، تؤدي الى ما يصطلح عليه « بالفجوة الانكماشية » وهي التي مر بها في فترات سابقة النظام الرأسمالي العالمي ككل ، والتي سبقت واعقبت الحربين العالميتين الاولى والثانية .

*** ففي الولايات المتحدة التي شهدت زيادة فعلية في الناتج القومي الاجمالي بلغت نسبته عام ١٩٧٥ حوالي ١٠٪ فقط ، بلغت فيها البطالة حوالي تسعة ملايين عاطل ، علما بأن الولايات المتحدة تسعى للتغلب على هذا الوضع بزيادة مبيعاتها التجارية ، ومبيعات الاسلحة ، وهو ما يجعلها في منافسة متزايدة مع بقية الدول الاوروبية واليابان .**

***وفي اليابان شهد عام ١٩٧٤ انخفاضا خطيرا في مجمل الناتج القومي وكذلك انخفاض الانتاج الصناعي ، حتى ان خمس الطاقة الانتاجية لا يزال معطلا : مما سبب ركودا في تصدير بضائعها ، علما بان البطالة بلغت نسبةعالية لم تشهدها من قبل .**

*** شهدت اعوام ٧٣ ، ٧٤ وحتى منتصف عام ١٩٧٥ انخفاضا في الانتاج الصناعي ومجمل معدل الناتج القومي في المانيا الغربية ، كما ازدادت البطالة وبلغت حوالي مليون عاطل ، والتوقعات ان تخرج المانيا الغربية من الازمة وهي اقل تضررا بسبب قدرة المنتجات الالمانية على منافسة بقية المنتجات العالمية .**

*** وفي فرنسا انخفض الانتاج الصناعي وارتفعت البطالة ، والميزان التجاري الفرنسي حقق توازنا عام ١٩٧٥ ، ويتوقع بعض الخبراء ان تشهد فرنسا تحسنا بطيئا في الوضع .**

*** لاتزال بريطانيا تعاني ازمة ٧٣ ـ٧٤ ، وبلغت فيها البطالة حسب احصاءات اوائل عام ١٩٧٦ مليون ونصف المليون تقريبا ، وتعاني بريطانيا من عجز في ميزان مدفوعاتها يقدر لعام ١٩٧٥ بمبلغ ٢ مليار جنيه استرليني .**

*** وفي ايطاليا تبدو الازمة اشد من بقية الدول الاوروبية فالبطالة والتضخم في ازدياد ، واصيبت المشاريع الصناعية بخسائر متعددة ...**

وبشكل عام ، فان الولايات المتحدة حاولت في مؤتمر القمة الاقتصادي الاوروبي ـ الاميركي ـ ضمان الدعم الاوروبي للدولار وتسهيل عمل المصدرين الاميركيين الى اوروبا وحمل الدول النفطية على زيادة قيمة استيراداتها من دول العالم الصناعي الغربية ، وكذلك ازدياد توظيف رؤوس الاموال النفطية في تلك البلدان الصناعية ... وساعد الولايات المتحدة على الوصول الى نتائج لصالحها ـ في هذا المؤتمر ـ الموقف الذي اتخذه الرئيس الفرنسي ديستان لصالح واشنطن .

ولكن المراقبين الغربيين انفسهم يشكون في مدى قدرة النظام الرأسمالي العالمي على تخفيف ضغوط الازمة عليه ، مع تحقق تصدير فائض الاموال النفطية اليه ... خاصة وان متطلبات احياء الاقتصاد الاميركي اصبحت تثقل كاهل الدول الاوروبية نفسها التي تسير في فلك الولايات المتحدة .

■

خطة لإعادة بناء "الجبهة الوطنية" بعد فشل المناورة الأميركيّة

فشل وزير الخارجية الاميركي في محاولة الابتزاز الاخيرة التي جربها في موسكو لحمل القادة السوفيات على تأييد وجهة النظر الاميركية بشأن قضية الحرب في انغولا ، والقائلة بوقف المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لجمهورية انغولا الشعبية في حربها ضد المرتزقة المحليين والاجانب الذين يسعون للاطاحة بحكومة الحركة الشعبية الوطنية التقدمية . وغادر كيسنجر موسكو الى بروكسل وقد فشلت مناوراته هناك ، في الوقت الذي كان فيه سير المعارك في انغولا يستمر في صالح قوات الحركة الشعبية بعد الانهيار العسكري للجبهة الوطنية .

وكان كيسنجر عشية سفره الى موسكو قد اثار مجددا حديثه كما تسميه واشنطن بالتدخل السوفياتي في انغولا لتصف المساعدات التي تقدمها موسكو لحكومة لواندا ، متجاهلة التدخل العسكري الجنوب افريقي والزائيري الذي يتم باموالها واسلحتها ، وحاول ربط نجاح محادثاته هناك بشان الحد من انتشار الاسلحة النووية بقبول القادة السوفيات للحل الاميركي لحرب انغولا ، مهددا بتاثير رفضهم ذلك ، ليس فقط على المرحلة الثانية من محادثات الاسلحة الاستراتيجية ، بل وعلى سياسة الوفاق ...

اما « الحل » بنظر الولايات المتحدة ، فلا يكمن في وقف الغزو الامبريالي ـ العنصري الذي تموله وتغذية بدولاراتها بواسطة زائير وبدعم جنوب افريقيا في تدخلها المنسق ، وقد زجت هي نفسها بالخبراء والمرتزقة الاميركيين اضافة الى عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الذين ينشطون في انغولا منذ وقت طويل . ان الحل بنظر واشنطن ، هو ان يوقف السوفيات دعمهم لحكومة الحركة الشعبية ، وان يقنعوا كوبا بسحب الكوبيين الذين يساهمون في صد غزو المرتزقة ضد الجمهورية الشعبية !

طبعا كانت واشنطن حريصة على ان ترفق طلبها هذا بالقول بان وقف المساعدات السوفياتية والكوبية لحكومة لواندا يفسح المجال امام البلدان الافريقية لايجاد حل لحرب انغولا . وكان هناك اتفاق افريقي في هذا الصدد لا يعيق طرحه او المباشرة في العمل لتحقيقه ، سوى المساعدات التي تمكن لواندا من رد الغزو الامبريالي العنصري الذي تتعرض له ، بينما تدفق المرتزقة الاميركيين والاوروبيين والعنصريين وتدفق الدولارات والاسلحة الاميركية هو الذي يواصل اشعال حرب ما كانت فلول مرتزقة « الجبهة الوطنية» و « الاتحاد الوطني » ، قادرة على مواصلتها وحدها، ضد قوات الحركة الشعبية ، بل وقد استطاعت هذه القوات على دحر مرتزقة الجبهة الوطنية في الشمال وتحقيق انهيارها العسكري برغم كل هذا الدعم .

ولا يبدو من المنطق الهش للحجج الاميركية التي ترتكز على المساعدات السوفياتية لحكومة لواندا في الوقت الذي اصبح فيه تدخل جنوب افريقيا العنصري والتدخل الاميركي بواسطة زائير ، بالاضافة الى طوابير المرتزقة الاجانب امورا شائعة ، لا يبدو من ذلك سوى خطة مدروسة من واشنطن لتوفير المبرر الملائم لاستمرار التدخل الامبريالي العنصري ، وتغطية القضية الحقيقية في انغولا ، قضية حكومة وطنية شرعية معترف بها من اعداد متزايدة من دول العالم ، تتعرض لغزو اجنبي من دولتين مجاورتين وتساهم فيه الولايات المتحدة نفسها ، سلاحا ومالا ورجالا ايضا . ولعل انباء هذا الاسبوع ، عن وصول حوالي ٢٥٠ من المرتزقة من لندن ، الى انغولا ، للقتال الى جانب الجبهة الوطنية (ومعظمهم قد خدم في الجيش البريطاني سابقا) يشير الى ثمة مخطط لاعادة بناء قوات الجبهة الوطنية لاعادة زجها في المعركة ، الامر الذي يؤكد بان الغزاة مصممون على مواصلة المغامرة العسكرية للاستيلاء على انغولا .

■

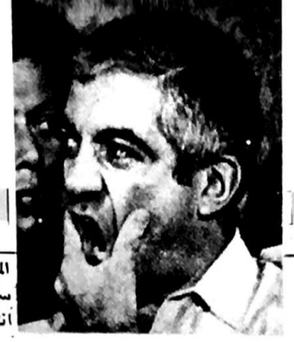

المجور كارفايو : ساهم في انتصار سجانه

لشبونة : اعتقال الميجور كارفايو حلقة في مسلسل التطهير ضدّ اليساريّين

● اقدام الحكومة البرتغالية مؤخرا على اتخاذ قرار باعتقال الجنرال كارفايو قائد قوات الامن ـ الكوبكون ـ لا يمكن ان يعتبر خطوة بمعزل عن الصراع السياسي الحاد القائم في البرتغال ، وان كان القرار يبدو اجراءا قضائيا بحجة ان التحقيق الذي اجرته الاجهزة المختصة ، قد اثبت اشتراك كارفايو في محاولة التمرد العسكري التي قامت بها قوات المظليين قبل عدة اسابيع اعتراضا على التوجه اليميني المتزايد للحكم .

فاعتقال كارفايو يشكل مكسبا للقوى اليمينية اذ يميل كفة الميزان الدقيق لصالح هذه القوى الساعية لمنع التحول الاشتراكي في البلاد ، وتجميد عملية التغيير البرتغالية التي تفجرت في حركة ٢٥ نيسان ، ١٩٧٤ ، في حدود الاطار الاصلاحي فحسب. وقد جاءت هذه الخطوة محصلة طبيعية ومتوقعة لنجاح حكومة الاميرال ازيفيدو حتى الان ، في خطة اجهاض حركة التغيير التي تتم بخطوات حذرة ولكن حثيثة .

والنية بالتخلص من الجنرال « الاحمر » كما يسمونه كانت موجودة منذ ان استفادت القوى اليمينية بمختلف اجنحتها المحافظة والليبرالية ، من معارضة الجنرال كارفايو لحكومة الجنرال كوستا غونزالفيش اليسارية ، ومحاربته لها . فقد التقت مع كارفايو في هدف التخلص من غونزالفيش وحكومته . ولكن التباعد بدا اثر تشكيل حكومة ازيفيدو باكثريتها اليمينية الساحقة . وتطورت معارضة الجنرال كارفايو لهذه الحكومة ، حتى وصلت الى حدود رفضه كقائد لقوات الكوبكون ، الاستجابة لطلب رئيس الوزراء بحمايته ووزرائه في مقر الحكومة وفك الحصار عنهم الذي فرضه العمال المتظاهرون . اذ اعلن الجنرال كارفايو يومذاك بانه يقف في خندق واحد مع الشعب الذي تتظاهر اوسع قطاعاته ضد تحول الحكم في البلاد وابتعاده بخطى واسعة عن الافق الذي رسمه برنامج حركة القوات المسلحة لبرتغال المستقبل الاشتراكية .

لقد عقدت النية بالتخلص من الجنرال كارفايو لما يتمتع به من شعبية في المؤسسة العسكرية ، وخاصة في صفوف قوات الكوبكون التي يقودها . وظهرت اولى بوادر هذه النية في اوساط مجلس الثورة العسكري باكثريته اليمنية الساحقة ، عندما اقدم على تخفيض رتبة كارفايو العسكرية من جنرال الى ميجور ، ومن ثم الى اصدار امر باعتقاله بحجة اشتراكه في محاولة التمرد العسكرية ، التي وان كان لم يشترك فيها فعلا ، كما تدعي الحكومة ، فانه لا بد وقد ايدها لان الشعارات والمطالب التي طرحها المتمردون منبثقة عن المبادىء التي تتحرك المعارضة اليسارية على اساسها .

وبذلك تكون خطوة اعتقال كارفايو خطوة متقدمة في عملية تطهير مؤسسات الدولة والمرافق الاساسية الاخرى ، كحقول التعليم والصحافة وقطاع المصارف ، من العناصر اليسارية ، خاصة التي تحتل مراكز رئيسية بحجج عدم الكفاءة وما شابه ذلك . فحكومة الاميرال ازيفيدو منذ تشكيلها ، تشرف على عملية اجهاض حركة ٢٥ نيسان ، ١٩٧٤، ولجمع عملية التغيير ، بدعم مكثف من الولايات المتحدة وبلدان اوروبا الغربية ، خاصة بريطانيا والمانيا الغربية ، من اجل اقامة نمط من الديمقراطية البورجوازية واستقرارها ، وسد « الثغرة الاشتراكية » في جدار اوروبا الرأسمالية . ولا يبدو من عاقل رئيسي حتى الآن ، يوقف هذا المد اليميني. فالفكرة الان في شبكة القوى اليسارية الثورية ، والترقب والانتظار يتركز الان عليها ، خاصة على الحزب الشيوعي الاكبر والاقوى ، والافضل تنظيما وتمرسا بالنضال وفي ظروف اقسى بكثير .

■